استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى

سيد عبد المقصود*

المقدمة:

تعتبر مصر دوله كبيره بمعيار عدد السكان والمساحه. ورغم المساحه التى تبلغ نحو مليون كم٢ والسكان الذين يبلغ عددهم نحو ٦٠ مليون نسمه[1]، فان هذا العدد الكبير من السكان والأنشطة التى يمارسونها تتمركز وتتركز فى مساحة صغيرة لاتزيد عن ٥٠ الف كم٢ تمثل ٥٪ على اكثر تقدير من المساحة الكلية للبلاد. وذلك بعد التوسعات الكبيرة التى شهدتها مصر إعتباراً من عام ١٩٥٢.

هذا وتعانى أقاليم مصر ومحافظاتها (الوحدات الادارية المكانيه) من قصور فى كثير من الانشطة والخدمات والمرافق اللازمة لتوفير حياه كريمة للمواطن المصرى.هذا بخلاف انخفاض مستوى الدخل بصفة عامه. والناتج أساساً من ضعف قدرات الاقتصاد الاقليمى ووحداته المكانيه على اختلاف مستوياتها من محافظات ومدن وقرى وذلك بسبب صغر المساحة المتاحة للاستغلال، وخلو الصحراء من البنية الاساسية اللازمة للتوسع بالإضافه الى منهج تركيز التنميه فى المساحة المأهوله فى الوادى والدلتا طوال العقود الماضية فى تاريخ التنمية المصرية.

مشكلة الدراسة:

قامت مصر خلال عقود التنمية الماضية بجهود تنموية كبيرة شابها كثير من القصور واعترضها كثير من المشاكل والصعاب. أدت هذه الجهود بجانب ايجابياتها الكثيره الى بعض السلبيات والتى لم تكن موجودة من قبل مثال ذلك اختلال القدرات الاقتصادية لبعض المحافظات نتيجة عدم توازن جهود التنمية على مستوى الحيز المصرى مما أدى لزيادة درجة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية، لقد زادت قوى جذب الحضر وكذلك قوى طرد الريف فنتج عنه تياراً كبيراً من الهجرة المستمرة وغير المنظمة مما أدى الى

---

*أ.د. سيد محمد عبد المقصود الباحث الرئيسى ، وكل من أ.د. صالح حسين مغيب، أ.د. عزة سليمان، أ.د. السيد محمد كيلانى، أ.د. غلا الحكيم، د. فريد احمد عبد العال..سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٢٠ – ديسمبر ١٩٩٨.

(١) حسب تعداد السكان لعام ١٩٩٦.

مشاكل كثيرة لكل من المحافظات الجاذبه والطارده. فالمحافظات الحضرية الجاذبة زاد بها تركز الانشطة والسكان وزادت مشاكل الازدحام والمواصلات والاسكان ونقص المياه وانقطاع الكهرباء والبطالة الحضرية، وتدهور البيئه. وكذلك مشاكل المحافظات الطاردة وخاصة الريف من انخفاض الدخول ونقص الخدمات التعليمية والصحية وانخفاض الانتاجية.

المشاكل السابقة جميعا ترجع الى إهمال التخطيط الاقليمى (اخذ البعد الحيزى فى الاعتبار) خلال جهود التخطيط السابقه. لقد أصبح من الضرورى تطبيق اسلوب التخطيط الاقليمى وخاصة بعد أن اصبح الاصلاح الاقتصادى حقيقة وبدأت خطوات التطبيق الجاده فى الخصخصة وترك قوى السوق (العرض والطلب) وخاصة الاستثمار الخاص سواء المصرى أو الأجنبى لدفع عجلة التنمية فى مصر والارتفاع بمعدل النمو القومى ليصل الى ٧-٨٪ سنويا. وحل مشكلة البطالة.

ان تطبيق التخطيط الاقليمى (بهدف زيادة الحيز المتاح للاستخدام والتشغيل) فى اطار مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية (بمفهوم التخطيط التأشيرى) لتوجيه الاستثمار تحت مظلة الخصخصة هو السبيل الوحيد لدفع جهود التنمية المستقبلية الى رحاب الصحراء واستغلال اكبر مساحه صالحه للاستخدام وتحسين قواعد الانتاج بالمحافظات ومواقع الانتاج القديمه مما يؤدى الى زيادة درجة التكامل الاقتصادى/ القطاعى/ الاقليمى والمساعده فى اعاده توزيع السكان وخلق مجتمعات عمرانية انتاجية جديدة فى اطار بيئه نظيفة توفر حياه كريمه للسكان.

ان تنمية المكان الخالى والمتمثل فى صحراوات مصر الشرقية والغربية وصحراء سيناء يتطلب فكر تنموى جديد غير تقليدى سواء فى تصميمه او تنفيذه وخاصة اختيار مشروعاته ومواقع توطينها طبقا لاستراتيجية هدفها زيادة مساحه المعمور المصرى.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق عدة أهداف مترابطة ومتكاملة تتكامل لتحقيق تنمية اقليمية رشيدة لكافة وحدات الحيز المصرى حتى تدخل مصر القرن الحادى والعشرين وهى مؤهله لتصبح دوله متقدمة اقتصاديا مثلها مثل دول جنوب شرق آسيا، ثم فى مرحلة تالية دولة متقدمه من دول حوض البحر المتوسط ، هذا بالإضافه الى ثقلها التاريخى والسياسى والموقعى سواء بالنسبة لافريقيا أو بالنسبة للعالم العربى. وهذه الاهداف هى:

- تحليل واقع التنمية فى مصر فى بعدها المكانى " الوضع الراهن" وذلك بهدف تحديد مشكلة التنمية.
- حصر وتحليل وتقييم مدى كفاءة وكفاية الموارد المتاحة والممكنة (طبيعة وبشرية ومالية) إقليمياً.

- تحديد مراكز النمو المستقبلية فى شكل مجموعة من المشروعات وتخصيص الاستثمارات لها.
- وضع اطار عام لإستراتيجية مكانيه لتنفيذ مجموعة من المشروعات الاستثمارية تحقق فتح الصحراء للمستثمرين والمنتجين لتوطين أنشطة انتاجية تقوم عليها مجتمعات اقتصادية عمرانية جديدة.

وتعمل هذه الإستراتيجية على تحقيق الاهداف التالية: -

- استخلاص كل مساحه أرضية تصلح للانتاج تؤدى لزيادة الحيز المتاح المأهول ليصل الى ٢٥٪ من مساحة مصر .
- اعاده توزيع السكان بجذب جزء من سكان الوادى والدلتا للحياه فى الاراضى الجديدة بالصحراء.
- تحقيق اهداف زيادة النمو الاقتصادى وتوليد فرص عمل فى انشطة انتاجية جديدة ذات كفاءة عالية.

وقد تم تقسيم الدراسة الى ٤ فصول، الفصل الاول حدد اشكالية التنمية الاقليمية فى مصر من جميع جوانبها وخاصة ضعف الهيكل الاقتصادى الاقليمى. أما الفصل الثانى فقد عرض أهم جوانب الاصلاح الاقتصادى وآثاره المكانيه، وركز على حاجة مصر لاستراتيجية للتنمية الاقليمية تزيد الحيز المصرى الى ٢٥٪ من المساحه الكلية إستغلالاً لمورد الارض المتاح بما فيه من موارد. والفصل الثالث عرض موارد التنمية المتاحة والممكنه سواء الطبيعية (تعدين ومعادن وبترول وخصوبه...)، حيث إنها تحدد نوع الانتاج المستقبلى وخلق أنشطة جديدة.

الفصل الرابع وضع اطار الاستراتيجية الحيزية المقترحة موضحا الحاجة الى تطبيق استراتيجية الانتشار المركز فى شكل برامج انمائيه محدده تشكل مراكز نمو فى مناطق واعدة فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى تساعد فعلا فى تنمية واستغلال الحيز المصرى ليتسع للسكان المتوقع ان يصلهم عددهم الى ٩٠ مليون عام ٢٠٢٠. وفيما يلى عرض لاجزاء الدراسة بتلخيص شديد:

الفصل الأول اشكالية التنمية المكانية فى مصر:

بذلت مصر الكثير من جهود التنمية اعتبارا من عام ١٩٥٢ وقد كان لتلك الجهود آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية بعيدة المدى، إلا أن الباحث المدقق يرى ان هذه الجهود قد بذلت بفكر موجه فى ذلك الوقت لتحقيق أهداف استغلال البنيه الاساسية الموجودة فى ذلك الوقت والاستفادة من بعض الوفورات الداخلية كأساس للبناء فوقها فكانت فلسفة التنمية تعتمد على استراتيجية التركيز فى منطقة الوادى والدلتا وهو نفس الحيز المأهول من قديم الزمان. لقد أدت جهود التركيز هذه الى مشاكل كثيره فيما بعد تمثلت فى التكدس السكانى والتركز الصناعى فى مراكز محدودة من الحيز المصرى خاصة المحافظات الحضرية الاربع الكبرى. وقد

بدأت بوادر التحضر الزائد فى الظهور ومشاكله وهى ظاهرة واضحة فى الدول النامية التى تحقق معدلات نمو سكانى مرتفع ولاتحقق نمو صناعى. وهذه الظاهرة لاتمت للتحضر الزائد بمفهومه العلمى بمعنى تحقيق جودة أفضل للحياه — بل ظهرت مشاكل النقل والمواصلات وازدحام الطرق وانقطاع المياه والكهرباء ومشاكل الصرف الصحى وآثاره الضاره على الصحه... لقد أدى ذلك اخيراً الى اختلال قدرات الاقاليم وظهور الازدواجية المكانيه والقطاعية والفوارق الاقليمية ومشاكل الهجرة من الريف..

هذا ولم يواكب هذه المشاكل حلول فوريه بل أخذت المشاكل السياسية والعسكرية التى واجهتها مصر بعدا جديدا تمثل فى قصور تمويل التنمية وتأجيل تلك المشاكل ، بل وجه جزء كبير من تمويل التنمية للمجهودات الحربية، وزادت درجة المركزية لعدم توفير التمويل اللازم للمحليات للقيام بالخدمات اللازمة. كما كان أيضا عدد كبير من هذه المحليات غير مؤهل للقيام بوظائف الإداره المحلية بشكل فعال لعدم توافر الكوادر المدربه والمعلومات وغياب التخطيط المحلى، رغم مبادره السلطات المركزية باصدار وتعديل قوانين الاداره المحلية ومحاولة تقويه وتدعيم النظام المحلى.

هذا وقد عالجت الدراسة عدد من الاشكاليات بالشرح والتحليل وخاصة تلك المشاكل ذات الطبيعه المكانية، وفيما يلى هذه الاشكاليات:

أولاً: ضعف الهيكل الاقتصادى الاقليمى:

قامت الدراسة بتحليل القاعدة الاقتصادية الاقليمية والاداء الوظيفى لاقاليم مصر ومحافظاتها لمعرفة مواطن القوه والضعف باستخدام اساليب التحليل الاقليمى، وتبين منها ضعف الأداء الاقتصادى لمعظم محافظات مصر وتركز التنمية فى المحافظات الحضرية، الاربع الكبرى. مما زاد من شده تيار الهجرة من المحافظات الريفية تجاه المحافظات الحضرية ومن القرى الى المدن الصغيرة والمتوسطة بسبب ضعف الأداء الاقتصادى لتلك المناطق.

ثانياً: ضعف الهيكل الاجتماعى / الاقليمى:

ان قضية الاستثمار فى الانسان عن طريق الاستثمار فى برامج الصحه والتعليم والمجالات الاجتماعية الاخرى تعد من أهم القضايا التى تواجه مخططى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية. لقد اعتبر الاتفاق فى كل من الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية مثل الاسكان والغذاء فى مرحلة الستينات من القرن لماضى فى المرتبة الثانيه بعد الصناعة والزراعة، بل عدواً للنمو الاقتصادى احياناً، وليس عاملاً من عوامل دعم النمو الاقتصادى والكفاءة الانتاجية وما لها من آثار على التنمية الشاملة. ثم تغير منهج التنمية الى اعتبار هذه

المجالات الاجتماعية من الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع والتى يجب اشباعها لما لها من آثار ايجابية على النمو الاقتصادى.

ان العمل على تحسين الأحوال الصحية وخاصة المحرومين منها، وتوفير التعليم للجميع من ابناء الدولة وتوفير الخدمات الاجتماعية الاخرى الاساسية هو الهدف النهائى للتنمية. وما لم تتحسن أوضاع تلك المجالات وتحل مشاكلها فان الآثار المترتبة على ذلك سوف تنعكس على مستوى التنمية، ويؤدى ذلك الى انخفاض الناتج المحلى الاجمالى وانخفاض مستوى المعيشة والتخلف.

لقد ناقشت الدراسة مشكلة التعليم وتم تطبيق بعض المؤشرات التربوية ومقارنه المحافظات والاقاليم بعضها البعض للتعرف على حجم المشكلة ودرجة القصور فى توفير الخدمة التعليمية وكذلك الخدمة الصحية كمثالين اساسين للجانب الاجتماعى للتنمية بل هما معاً صلب التنمية البشرية.

ثالثاً: مشكلة تمويل التنمية المحلية/الاقليمية:

تقوم الوحدات المحلية على اختلاف درجاتها بواجب تأدية سائر الخدمات ذات الطابع المحلى داخل نطاق وحداتها. هذه الخدمات تحتاج الى تمويل كثير. كيف تستطيع الوحدات المحلية توفير التمويل الكافى لأداء هذه الخدمات لمواطنيها ، خاصة ان المحافظات فى أدائها لتلك الخدمات لمواطنيها- خاصة اذا ما علم ان المحافظات الى جانب أدائها للخدمات تحتاج إلى تمويل للقيام بمشروعات حيوية تتطلب استثمارات طائله لتمويلها. والدولة على قدر استطاعتها توفر الاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات وهو ما ينبغى ان يكون للوحدات المحلية المختلفة موارد ذاتية تصنع لها دورا هاما فى تمويل التنمية سواء المشروعات الخدمية او الانتاجية.

لقد حدد القانون ٤٣ لسنه ١٩٧٩ وتعديلاته المختلفة مصادر التمويل المحلى، وعلى الرغم مما منحه القانون من اختصاصات تؤدى الى زيادة الموارد المحلية للوحدات المختلفة، إلا أن هذه الاختصاصات مازالت محدودة وبالتالى فان الموارد المالية محدودة، وتمثل الموارد المالية المركزية الشطر الاكبر من احتياجات التمويل المحلى. لقد بلغت نسبة الايرادات المحصله من موارد المحليات ما بين ١٥-١٧٪ كحد أقصى من إجمالى التمويل اللازم للانفاق على المشروعات اللازمة.

رابعاً: عدم التطبيق الجيد لآلية التخطيط الاقليمى:

التخطيط الاقليمى الجيد هو أحد الاساليب الهامة التى تحقق المواءمة والموازنة بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية واعتبارات العداله الاجتماعية. ويهتم التخطيط الاقليمى كذلك بعملية تخصيص الموارد بين الاقاليم

والوحدات الحيزية المختلفة بهدف الوصول الى اقصى انجاز تنموى اقليمى. لقد ظهر واضح من مشاكل التنمية التى تواجهها مصر أن اغفال البعد الاقليمى فى خطط التنمية وعدم تطبيق اسس التخطيط الاقليمى كان له أثر كبير فى زيادة حدة الفوارق الاقليمية، وضعف قدرات كثير من الاقاليم/المحافظات. إن أهمية التخطيط الاقليمى سوف نبرز بقوة بعد بدء الاصلاح الاقتصادى وتطبيق آليات السوق وزيادة دور القطاع الخاص فى التنمية اذ أنه يعد اداه هامة لتوجيه المشروعات المطلوبة الى الاقاليم والمحافظات والمناطق حسب الكفاءة الاقتصادية لتخصيص الموارد، وبالتالى العائد على المشروعات فى ظل الاستثمار الخاص الذى يبحث عن الربح أولاً.

إن المشاكل التى واجهت تطبيق التخطيط الاقليمى كثيره يجب التخلص منها لتطبيق التخطيط الاقليمى فى اطار التخطيط التأشيرى بعد تحول الاقتصاد المصرى الى الاقتصاد الحر فى نهاية الاصلاح " التجربة الفرنسية ناجحه جدا فى هذا الخصوص".

خامساً: ضعف الاداره المحلية فى مصر

الاداره المحلية كنظام من نظم الاداره العامه اداه من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى بعدها المكانى / الادارى. وهى نظام يتم بمقتضاه اعطاء اختصاصات وسلطات أصيله للقائمين على اداره المجتمعات المحلية للقيام بما كانت تقوم به السلطات المركزية والتى أصبحت عبئا عليها لانشغالها بامور ترتبط بمستقبل المجتمع ككل ولبعد السلطات المركزية عن مجريات الامور فى هذه المناطق.

لقد تمت محاولات جاده ومتعددة لتطوير نظام اللامركزية، إلا أن التجربة المصرية واجهت الكثير من المشاكل منها:

- مشاكل ناجمه عن المركزية الشديدة.
- قصور السلطات الممنوحه لقيادات الاداره المحلية.
- عدم تحديد مسئوليات واضحه للقيادات المحلية.
- نقص الكفاءات الادارية المؤهله والمدربه لمهام الاداره المحلية.
- ضعف المنظمات المدنيه الاقليمية /المكانية.
- الأمية التى لاتمكن المواطن من معرفة حقوقه وواجباته وتدفعه لعدم المشاركة فى الاداره المحلية لوحدته.

الفصل الثانى: الاصلاح الاقتصادى واستغلال الحيز المتاح:

الاستراتيجية التى اتبعتها مصر فى مرحلة التنمية خلال عقود الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن الماضى تحت مسمى " التصنيع والتنمية تحت قيادة الحكومة/ القطاع العام" ولو تجاوزاً والتى كانت على أساس آلية التخطيط المركزى والحماية والتنظيم القانونى لآليات الاقتصاد المحلى، قد أهملت الى حد كبير البعد المكانى. وقد اتضح ان هناك حاجة ماسه الى الاصلاح الاقتصادى حيث تراكمت المشكلات الانمائية والاقتصادية الى الحد الذى عجزت معه السياسات المتبعه فى تلك العقود عن حل تلك المشاكل، وأهم مؤشرات ذلك عدم قدرة القطاع العام على قيادة جهود التنمية وفشل سياسة تخصيص الاستثمارات فى احداث تنمية منتشره على نطاق الحيز المصرى البالغ مليون كم٢.

ويتمثل الاصلاح الاقتصادى فى تهيئه المناخ واحداث التحولات التى تمكن القوانين الاقتصادية الموضوعية فى مجالات الانتاج والتوزيع والاستهلاك والاستثمار والتجاره وهو ما يطلق عليه آليات تحقيق النمو والتقدم الذاتى. وأهم آليات الاصلاح هو عملية تكيف هيكلى ذات أبعاد متعددة أهمها التكيف مع آليات السوق " العرض والطلب والاثمان" حيث تتحرك الاثمان وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب وفى ضوء ذلك يتم تخصيص الموارد وتوزيع الدخول بين عناصر الانتاج وتوزيع الناتج بين الاستهلاك والاستثمار.

هذا ومن أهم ابعاد عملية التكيف الهيكلى اعاده النظر فى اسلوب وآلية اداره الاقتصاد الوطنى بحيث تنتقل من الاداره المباشرة بالقرارات والاوامر الادارية المباشرة من المركزية وشبه المركزية الى الاداره عن طريق التوجيه بالسياسات والحوافز الايجابية والسلبية. هذا ولايعنى ذلك ان يتقاعس دور الدولة أو يتوقف عن وضع وانتهاج استراتيجيات وسياسات النمو والتنمية وخاصة فى بعدها الاقليمى ، بل تحديد أهداف تلك السياسات بما يتضمن تحقيق تنمية مكانيه ونشرها فى ربوع مصر واستغلال الحيز المتاح، وفتح مجالات تنمية وعمران على نطاق واسع يقلل من ازدحام الجزء المعمور حالياً.

ويرتكز برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على:

أ – اعاده بناء الاسواق واعطائها أولوية فى قيادة وتسيير الاقتصاد الوطنى وهو ما اطلق عليه من "الخطة الى السوق".

ب – اعاده بناء الرأسمالية الوطنية/المحلية واعتبارها ركيزه الجهود الاقتصادية والتنمية.

جـ – تقليص دور الحكومة نسبيا فى اداره الاقتصاد وخاصة ملكية وسائل الانتاج وتطبيق واسع للخصخصة.

ويتم ذلك من خلال تطبيق حزمه من السياسات المالية والنقدية والسعرية والصرف الأجنبى والآطر المؤسسية والقانونية وعلى وجه الخصوص برمجه سياستان تؤثران بشكل مباشر على استغلال البعد الحيزى تنموياً بشكل جيد هما: -

- سياسة تشجيع رأس المال الخاص الوطنى والعربى والاجنبى (الاستثمارات) عن طريق تقديم كافة التسهيلات لتعبئه اكبر قدر منها فى انشاء طاقات انتاجية جديدة فى استصلاح الاراضى الزراعية - التصنيع - البنيه الاساسية... الخ.
- سياسة الخصخصة وتتمثل فى بيع وحدت القطاع العام القديم سواء لمستثمر رئيس خاص، أو تحويلها الى شركات مساهمه، وبيع جزء من أسهمها للعاملين بها، والسماح للاستثمار الخاص بالعمل فى جميع المجالات دون استثناء.

ان مصر بحاجه الى أداة أو أسلوب يشكل استراتيجية أو سياسة طويلة الأجل شاملة قوية تستهدف تنمية الحيز المصرى وزيادته ليصل المعمور المصرى الى ٢٥-٣٠٪ من اجمالى مساحه مصر بحلول عام ٢٠٢٧م.

الفصل الثالث: موارد التنمية المتاحة والممكنه فى مصر:

يعتمد حجم ومدى عملية التنمية وخاصة التنمية الاقليمية (الحيزية) فى أى دوله على ما يتوافر لها من موارد مختلفة، وعلى مواقع هذه الموارد على وجه الخصوص. وموارد التنمية عديدة ومتنوعه وأهمها مورد الارض (المساحه) أو الحيز المتاح، فكلما كانت المساحة كبيرة كلما تعددت خصائصها وميزاتها. كما أن نوعية الارض من ناحية درجة غناها بالعناصر الموجودة فى باطنها وعلى سطحها والناتجين من تراكم عصور جيولوجية مختلفة، يوضح حجم ونوعية الموارد. أما ما هو موجود فى باطن الأرض أو على سطحها أحيانا من خامات معدنيه وتعدينيه متعددة فى شكل مناجم ومحاجر وما تحتفظ به من مياه جوفيية فى باطنها أو غازات طبيعية أو بترول فهى تمثل موارد طبيعية اساسية. هذا بالإضافة الى خصوبة تربه (سطح) تلك الارض ومدى صلاحيتها لاستخدامات معينه مثل الزراعة - السياحة - العمران أو حتى تركها فى شكل مناطق طبيعية مثل الغابات أو المحميات. هذه الثروات تشكل أهم عناصر الانتاج (الخامات) أو المواد الاولية. وكذلك ما يجرى على سطح الارض من مجارى مائيه سواء بحار أو بحيرات أو انهار ونوعية تلك المياه وما بها من موارد أخرى مثل الاسماك وكذلك ما يعيش على سطح تلك الارض من حيوانات أو طيور. كل ذلك يعتبر موارد أساسية لعملية التنمية ومحدد أساسى لحجم ومدى عملية التنمية. وأخيراً فان شكل سطح الارض والعناصر الطبيعية الاخرى المؤثرة فيه

مثل الجبال والمرتفعات والمنخفضات والتى احيانا ما تشكل عائقا للتنمية وانتشارها، فان التكنولوجيا الحديثه جعلت منها فى أحيان كثيره موارد لانشطه انمائيه عديدة.

الموارد السابقة المتاحة والمكنه والمحتمله لاتعتبر موارد اقتصادية الا اذا دخلت عليها يد الانسان وفكره. الكون بلا بشر يعتبر مكان خال مهما كان غنيا بالموارد. فالموارد يجب ان تقترن بالانسان لتصبح ذات قيمة ويستغلها الانسان فى اشباع حاجاته والحياه والتقدم.

مصر غنية بالبشر الذين يمكنهم ان يحولوا أرضها بما فيها من موارد فى صورتها الخام الى سلع تسد حاجات الانسان وتحقق رفاهيته وتقدمه ويصنع منها حضارة متجددة. وفيما يلى نبذه عن الموارد المتاحه فى مصر.

مورد الارض — المكان:

تبلغ مساحة مصر نحو مليون كم٢ وهو ما يساوى ٢٣٨,٥ مليون فدان تقريبا. وتنقسم هذه المساحة الى قسمين، القسم المأهول بالأنشطة الاقتصادية والسكان، ويبلغ ٣٥١٨٨,٥ كم٢ تمثل نسبة نحو ٤٪ تقريبا وتمتد هذه المساحة على طول نهر النيل ومنطقة دلتا النهر فى الشمال تاركه على يمينها ويسارها بقية مساحة مصر. وهى صحراوات غير مأهوله تمثل ٩٦٪ من المساحة الكلية. ويمثل هذا المكان الخالى موارد عاطله أى لم تتحول الى موارد اقتصادية وهى غنية بما فى باطنها بل وعلى سطحها. ويمتاز الحيز المصرى — مورد الارض ببعض المزايا والخصائص التى توفر فرصة التوسع فى انشاء أنشطة انتاجية باستغلال أفضل المواقع التى تؤثر ايجابا على تكلفة تلك الانشطة، هذه الخصائص هى: —

- السهل الفيضي الخصب لوادى النيل والدلتا — وامكانيات التوسع على جانبيه كبيره.
- توفر العيون الطبيعية والمياه الجوفية فى قلب الصحراء (خزان عظيم) يمثل اساس للحياه.
- الاستفادة من السيول التى تسقط على الجانب الشرقى لمصر وصحراء سيناء.
- ثروة هائله من المواقع والمناطق السياحية التى توفر أنواع سياحة متعددة.

الثروة المعدنية:

تعتبر الثروات المعدنية من أهم مصادر المواد الخام التى تعتمد عليها الدول فى بناء اقتصادياتها. تساهم الثروة المعدنية فى توفير الخامات اللازمة للصناعات، كما تساهم فى زيادة حصيلة النقد الاجنبى من خلال تصدير تلك الخامات للدول التى تحتاج لها.

النشاط التعدينى والاستكشاف للثروات المعدنية فى مصر لم يأخذ ما يحتاجه من رعاية واهتمام كاف مما أدى الى تأخر أنشطة التصنيع والتصدير وعدم مسايرة التطور التكنولوجى فى مجال تنمية المواد الخام. ان المعادن هى قاعدة التصنيع. وتتميز مصر بثروة معدنيه عظيمة. لقد امكن حصر ٦٧ معدناً تستخرج من ٦٤٤ موقعا، هذه المعادن تتفاوت فى الأهمية والوزن النسبى، وتتفاوت كذلك فى طبيعتها فمنها المعادن الفلزية واللافلزية ومنها الصخور الصناعية والاحجار الكريمه ومنها المعادن الاساسية والمعادن الثانوية والمعادن الثمينه والنادرة. وبمسمياتها الصناعية تبدأ من الذهب وتنتهى بالحديد.

لقد تغيرت خريطة مصر المعدنيه خلال السنوات العشر الاخيرة فبعد أن كانت محصوره فى الصحراء الشرقية وسيناء فقد امتدت الى الصحراء الغربية وأصبح هناك ثلاث محاور أو أقاليم متميزة فى أنواع الثروات. محور أو اقليم الصحراء الشرقية وسيناء ذو طبيعة جبلية لذا كان ما بهما من معادن بعيدة الغور (عميقة أو فى داخل الجبال والصخور) وهى ما يجعل عمليات التعدين صعبه ولكنها تتميز بسهولة الشحن الى مواقع التصنيع او التصدير لوجودها على السواحل. اقليم الصحراء الغربية والواحات تأخر استكشافه واستغلاله نتيجة لعزلته وبعده عن العمران وقله الطرق ووسائل المواصلات غير ان ضخامه رصيده من المعادن أصبح مبرراً لربطه بالسواحل والوادى لاستغلال ما به من ثروات عظيمة وخاصة البترول والغاز والذهب بل والمياه.

الموارد الزراعية الارضية:

تبلغ اجمالى المساحه المنزرعة بالاراضى القديمه فى مصر ٦,٦ مليون فدان تقسم بين اقاليم مصر. يحصل اقليم الدلتا على اكبر نسبة منها حيث يبلغ نصيبه ٢٩,٦٪ يليه اقليم شمال الصعيد بنسبة ١٧,٢٪ ثم اقليم قناة السويس بنسبة ١٤,٨٣٪ ثم اقليم الاسكندرية بنسبة ١٤,٦٨٪ يليه اقليم جنوب الصعيد بنسبة ١١,٨٧٪ ثم اقليم القاهرة بنسبة ٥,٨٩٪ وأخيرا اقليم اسيوط بنسبة ٥,٨٧٪ وعلى مستوى محافظات مصر فان محافظة البحيرة تعتبر اكبر محافظة بها مساحات منزرعه ٧٤٣ ألف فدان، يليها الدقهلية ٦١٩,٦ ألف فدان، وتنخفض المساحة المنزرعة فى المحافظات الحضرية الاربع الكبرى القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس لأنها كانت مدن كبرى، ثم لانها فى مناطق صحراوية نسبيا.

الموارد المائية:

يبلغ اجمالى الموارد المائية المتاحه لمصر نحو ٧٣ مليار م٣ سنوياً موزعه بين حصه مصر من النيل والخزان الجوفى ومياه الصرف المعالجه. وتقسم هذه الموارد بين أقاليم ومحافظات مصر بنظام دقيق عريق يرجع الى ايام الفراعنه. الرى فى مصر أحد النظم التاريخية المحكمه والمركزية الشديده فالمياه هى الحياه لشعب مصر. وترتبط

مصر باتفاقية مع دول حوض النيل التسع فى نظام جيد وعلاقات طيبه. هذا وقد أنشأت مصر السد العالى فى عقد الستينات من القرن العشرين ليكون عونا لمصر فى تنظيم الرى وحماية مصر سواء من سنوات القحط أو من الفيضانات العاليه التى كانت تغرق البلاد وأصبح السد العالى وبحيرة ناصر من أعظم وأكبر مشروعات الرى التى تمت فى العالم وفى القرن العشرين وحتى اليوم.

الموارد البشرية " السكان وقوة العمل":

السكان — البشر — هم الثروة الحقيقية لاى دوله والسكان أهم الموارد ان لم تكن أهم من الموارد الطبيعية المختلفة بعد المياه سر الحياه للانسان. وهم أداه التنمية وهدفها والمستفيدين منها. تقدر ثروة مصر من البشر بحوالى ٦٠ مليون نسمه حسب تعداد السكان لعام ١٩٩٦. ويتوقع أن يصل عدد السكان الى حوالى ٧٠ مليون نسمه عام ٢٠٠٦، ثم الى اكثر من ٩٠ مليون نسمه عام ٢٠١٧ ويتركز سكان مصر فى مساحه صغيرة سبق الاشاره لها وهى حوالى ٥٪ من اجمالى مساحه مصر. كما أن خصائص السكان كمورد اساسى للتنمية منخفضه نسبيا مؤشر ذلك نسبة الاميه بين السكان. مورد السكان يحتاج لاستغلاله الاستغلال الامثل بترشيد توزيعه على مساحة مصر البالغة مليون كم٢ وكذا رفع مختلف خصائص السكان من تعليم وصحه وكفاءه إنتاجية. هذا وأهم ما يحتاجه نمو الاقتصاد المصرى هو اعداد خريطة جديدة ينتشر فوقها السكان فى مساحه لاتقل عن ٢٥-٣٠٪ من مساحة مصر بدلا من التكدس والازدحام على مساحة ٥ ٪ من المساحة الكلية.

البعد الثانى للموارد البشرية، وهو قوة العمل ١٥ سنه فأكثر والتى تبلغ حوالى ١٧,٨ مليون نسمه حسب تعداد السكان لعام ١٩٩٦ وهو ما يوضح ارتفاع معدل عبء الاعاله. هذا الحجم من قوة العمل رغم صغره — يعانى من بطاله جزء منه يتراوح من ١٠-١٥٪.

ان الموارد البشرية فى مصر عظيمة رغم ما يشوبها من عيوب. ورغم ذلك فلم يتم استغلالها الاستغلال الامثل بعد وهى تحتاج أول ما تحتاج الى مساحات من الارض للزراعة والعمران والتصنيع حتى لاينتظر بلوغ حجم السكان ٩٠ مليون ومازال الحيز المأهول ٥٪ فتنفجر لارض بمن عليها.

الفصل الرابع: استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى ظل الاصلاح الاقتصادى:

الاطار الفكرى:

تشير كثير من التوقعات والتقديرات بعدد سكان مصر فى المستقبل بان سكان مصر سوف يبلغ عددهم نحو ٩٠ مليون نسمه بحلول عام ٢٠١٧ بفرض أن معدل النمو السنوى للسكان سوف ينخفض الى ٢٪ أو أقل. هذا وينادى كثيرون مع السلطة السياسية بضرورة ضبط النمو السكانى خوفا من المستقبل وخوفا من نقص الغذاء

لعدم كفاية الأراضى الزراعية وخوفا من نقص المياه فى القرن الحادى والعشرين. هذا وينسى الجميع ان آفاق التنمية واسعه فى مصر ويملك الحيز المصرى اذا أحسن استخدامه واستغلاله الاستغلال الأمثل ان يستوعب اكثر من مائه مليون من البشر.

هذا وعلى ضوء رقم الـ ٩٠ مليون يجد الباحث نفسه امام زيادة تقدر بحوالى ٣٠ مليون بين عامى ١٩٩٦-٢٠١٧، وهنا تثور هذه الاسئله؟

- هل تضاف هذه الزيادة على نفس الحيز المأهول فتتفاقم الكثافة /كم٢؟
- ما هو العدد الممكن استيعابه فى الحيز الحالى، والعدد المطلوب تحريكه الى الصحراء؟
- ما هى المراكز او المواقع / الاماكن الممكن تحريك الزيادة السكانية اليها لفتح هذا الحيز واستغلاله؟

وما هى الأنشطة الممكن توطينها لخلق فرص عمل جديدة لقوه العمل والسكان؟

مبادىء التفكير العلمى فى مجال الاقتصاد الحيزى ترفض السؤال الاول، فالحيز المأهول فى الوادى والدلتا أصبح مكدساً بالبشر والأنشطة فيما عدا جيوب صغيرة. ان التفكير العلمى يقرر بانه لابد من نقل هذه الزيادة ودفعها خارج الوادى والدلتا.

السؤال الثانى يستفسر عن العدد الممكن استيعابه فى الحيز المتاح أو المعروف، وهنا يوجد بعض محافظات مثل سيناء الشمالية والجنوبية والوادى الجديد والبحر الاحمر ومطروح بل وبعض المحافظات ذات المساحات الكبيرة كالبحيرة يمكنها ان تستوعب جزء من الزيادة السكانية حيث بها أراضى قابله للاستغلال فى انشطة انتاجية مختلفة. لقد تمت جهود انمائية كبيره فى البحيرة وكفر الشيخ وحول بحيرة المنزله والسويس بل وانشاء المدن الجديدة فى الصحراء الشرقية حول القاهرة وفى الصحراء الغربية فى البحيره. وتشير دراسات وزارة الاسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة ان هناك مدن وتجمعات عمرانية مختلفة يمكن ان تستوعب نصف تلك الزيادة حتى عام ٢٠١٧ مع مراعاه ان هذه المدن والمجتمعات العمرانية ينقصها الكثير من مفردات البنيه الاساسية والخدمات اللازمة لاستقرار واستيطان هذه المناطق وعدم هجرها مرة اخرى.

الزيادة الباقية وقدرها ١٥ مليون مواطن تحتاج لاضافه حيز جديد لاستيعاب هذه الزيادة بل وزيادة واضافة مساحات شاسعه مستمره لاستيعاب الزيادات المتوقعه على مدار القرن الحادى والعشرين. ان تغيير بعض العادات والتقاليد الاجتماعية، وخاصة الانجاب يحتاج لفترة طويلة من الزمن حتى يمكن ان تؤتى سياسة تنظيم او تخطيط الانجاب ثمارها فى خفض معدلات الخصوبة والاقتناع باسره صغيرة كنمط حياه والتخلى عن فكر أن الطفل مصدر دخل.

لقد أوضح الفصل الخاص بالموارد سواء المعروفه المتاحة او الكامنه من مياه وبترول وغاز وخامات معدنيه وتعدينية بالإضافة الى المساحة الشاسعه لصحراوات مصر يعطى الامل فى استغلال الحيز واستغلال ما به من موارد وثروات فى التنمية والتعمير فى اطار استراتيجية تهدف الى زيادة الحيز الى ٢٥-٣٠٪ من مساحة مصر بحلول عام ٢٠٢٧.

الأسس العامة للإستراتيجية الحيزية:

استراتيجية استغلال البعد المكانى يقصد بها وضع أسس عامه للتنمية الشاملة فى بعدها القطاعى مكانياً، وذلك باستغلال اكبر قدر من الحيز المتاح لاقامه انشطة انتاجية، تشمل أسس أو أبعاد هذه الاستراتيجية ما يأتى:

توجيه الاستثمارات الحكومية لانشاء البنية الاساسية لجذب الاستثمار الخاص لانشاء مشروعات البنيه الفوقيه فى المناطق والاقاليم خارج الحيز المأهول.

- توجيه القطاع الخاص للاستثمار فى المناطق والاقاليم / المواقع ذات المزايا النسبية خارج الحيز المأهول عن طريق توفير حزمه من الحوافز الايجابية والسلبية التى تدفعه للتوطن فى المناطق المحدده خارج الحيز المأهول.
- تحديد مناطق التوسع بما يؤدى لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحه والمكنه وضبط والتحكم فى عملية تخصيص/ توزيع هذه الموارد مكانيا بما يحقق أفضل توزيع سكانى منتج وفعال.
- تحقيق نمو عمرانى/ اقتصادى هرمى متوازن للمستوطنات الجديدة بل والقائمه.

أهداف استراتيجية استغلال البعد الحيزى:

الأسس العامة السابقة واطارها الفكرى واستهداف استغلال اكبر قدر من الحيز الخالى لشغله بالانشطه الانتاجية والسكان يحقق أهداف قومية واقليمية هامه كالآتى:

- تعظيم معدل النمو الاقتصادى القومى (استغلال الحيز المتاح يؤدى لاستغلال الموارد وبالتالى زيادة الناتج الاقليمى وهو ما يؤدى لزيادة الناتج القومى الاجمالى الذى يمثل محصله النواتج الاقليمية.
- اعاده توزيع الانشطة والسكان على اساس توزيع الموارد وخاصة مورد الارض (رسم خريطة جديدة لمصر).
- تقليل الفوارق الاقليمية والحفاظ على نمو الاقاليم المتقدمة كقائد لعملية التنمية فى الاقاليم الأقل تطوراً عن طريق التكامل الاقليمى.

– رفع مستوى المعيشة كمحصلة للأهداف السابقه واعادة توزيع الدخول اقليميا لتحقيق درجة اكبر من عداله توزع الدخول والقضاء على الفقر.

بدائل الاستراتيجية الحيزية:

طرح الفكر الاقتصادى بدائل متعددة للتنمية الاقليمية. أهم هذه البدائل والتى يمكن اعتبارها اطار فكرى للاستراتيجية الحيزيه او المنهج الذى تتبعه الدوله عند صياغة سياساتها التنموية لزيادة مساحة المعمور المصرى الى ٢٥–٣٠٪ من اجمالى مساحة مصر. هذه البدائل هى:

البديل الأول: استراتيجية التركيز ، concentration strategy وتهدف الى تحقيق كفاءة استغلال الموارد المتاحة حالياً. بالاستفادة القصوى من مراكز الانتاج الحالية والتى تقوم على ما هو موجود من بنية اساسية. وبذلك تنخفض تكلفة التنمية وتستفيد من اقتصاديات الحجم /التركيز دون النظر فى المدى القصير للاستفادة من التوسع المكانى انتظارا لانتشار عملية التنمية فى المدى البعيد وفى اطار عدم ضمان ذلك الانتشار.

البديل الثانى: استراتيجية الانتشار ،Dispersion Strategy وهى عكس استراتيجية التركيز بحيث تهدف الى انتشار التنمية على كافة وحدات الحيز المكانى للدوله باكبر صورة ممكنه وهدفها استغلال البعد الحيزى بهدف اعاده توزيع السكان والانشطة خارج مناطق التركيز الحالية بل بعض المغالين من الكتاب يتطرق الى ضرورة وقف النمو فى المراكز والاقاليم المتقدمة ذات الأولوية والمسيطره على التنمية ، نظراً لما تملكه من قوه عوامل الجذب اليها سواء الاستثمار او العماله والسكان.

البديل الثالث: استراتيجية الانتشار المركز او الفعال Effective or concentrated Dispersion وهو يحقق بقدر الامكان مبدأ الكفاءه والعداله معاً، وتتم هذه الاستراتيجية وفق خطوات أو مراحل أهمها:

– المرحلة الأولى:

- الاستفادة القصوى من موارد التنمية المتاحة حاليا فى الحيز المأهول.

– المرحلة الثانية:

- الخروج الى الصحراء " الانتشار" يكون فى مرحلته الاولى على محاور عرضيه تخرج من وادى النيل والدلتا لمراكز النمو المجاوره للحيز المأهول والتى تتوافر فيها موارد تنمية متاحه نسبيا او كامنه ولكن لم تقيم بعد.

- المرحلة الثالثة:

- الخروج الى الصحراء الواسعة فى المرحلة التالية – الاماكن البعيدة – طبقا لمقومات النمو الموجودة والمحتملة.

هذا ويعتبر البديل الثالث " استراتيجية الانتشار المركز أو الفعال – أفضل اسلوب لتحقيق اكبر قدر من استغلال مورد الارض للتوسع الانتاجى والعمرانى فى ظل الاصلاح الاقتصادى واطار قانون حوافز الاستثمار، بحيث يختار المستثمر الخاص الموقع المناسب لنشاطه وتحقيق أهداف الربح وحرية الانتاج ويحقق للدوله التوسع والانتشار المكانى.

وترجع مبررات اختيار استراتيجية الانتشار المركز للأسباب الآتية: –

- استنفاذ معظم مقومات النمو فى المراكز القديمه.
- قصور المساحه المستغله من الحيز المأهول عن الوفاء باحتياجات الموارد البشرية.

برمجة استراتيجية التوسع فى الحيز فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى:

موقع مصر فى قلب العالم يجعلها تتأثر بما يجرى فيه بدرجة اكبر من كثير من الدول. عانت مصر من حروب كثيره توجت باتفاقية سلام مع إسرائيل. بدأت طموحات الشعب الذى قاسى الكثير ويعيش فى نسبة صغيرة جدا من ارض بلاده، لذلك كان لابد من فك قيود التخلف وحل المشاكل والتوجه للتنمية وكان من أهم قيود التنمية النظام الاقتصادى الذى يعتمد على تملك الدولة لعناصر وعلاقات الانتاج. كان لابد من اطلاق قوى الانتاج وخاصة الاستثمار والإنسان والعمل فكان الإصلاح الاقتصادى ضروره. ان أهم أهداف الإصلاح الاقتصادى هو أحداث النمو الاقتصادى ليصل الى اكثر من ٦٪ سنويا وزيادة فرص العمل والصادرات والتغلب على البطالة ورفع مستوى المعيشة وزيادة الصادرات والتصنيع وهذا كله لايمكن ان تقوم به الحكومة وحدها فلابد من مساهمه القطاع الخاص بجميع اشكاله وطنى/عربى، اجنبى وبقوه ولايمكنه ذلك الا بفتح مناطق جديدة للتنمية وتجهيز تلك المناطق بالبنيه الاساسية الضرورية وخاصة الطرق والكهرباء والمياه وتوفير الارض بسعر مناسب وشروط ميسره.

ان التوسع فى استغلال الحيز هو أحد العومل الهامه فى نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى وتوفير مناطق التوسع واقامة مشروعات التنمية والتعمير والاستيطان.

وفيما يلى حزمه المشروعات المقترحه للتوسع المكانى سواء ما تقوم به الحكومة فعلا أو تفكر فيه أو أوضحت قيمته بعض الدراسات الاقليمية وهى كالآتى:

- المشروع القومى لتنمية سيناء
- تنمية منطقة جنوب مصر
- تنمية منطقة بحيرة السد العالى
- تنمية منطقة المثلث الحدودى حلايب وشلاتين
- تنمية منطقة شمال غرب خليج السويس
- تنمية منطقة العين السخنه
- تنمية منطقة شرق التفريعه ببور سعيد
- تنمية واستغلال ساحل البحر الاحمر
- تنمية واستغلال الساحل الشمالى
- تنمية منطقة شرق العوينات
- انشاء محور تنمية طولى مواز لمحور وادى النيل
- مشروع انشاء عده محاور عرضيه تخترق الصحراء
- مشروع تنمية منطقة منخفض القطاره
- مشروع انشاء المدن التوائم فى الصحراء الغربية

هذه المشروعات وغيرها من المناطق التى تتوفر بها الموارد الارضيه سواء خصوبه تربة للزراعة أو مادة خام للصناعة أو موقع جيد لنشاط السياحه أو حتى مورد مياه يمكن قيام حياه عليه، هذه لمشروعات تضمن زيادة الحيز المتاح باكثر من ٢٥٪ وتجهيزه للاستغلال والاستخدام فى انشطة انتاجية جديدة ومجتمعات عمرانية اقتصادية لاستيطان المصريين بدلا من التعمير فى أرض غير أرضهم، وهو ما يحقق أيضا معدل نمو يصل الى ٨٪ انشاء الله.